

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 2011/8/12 ميلادية الموافق: 12/ رمضان/ 1432 هجرية
محمود عباس رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس
السلطة الوطنية الفلسطينية

وثيقة رقم 211:

بيان للأونروا تعرب فيه عن قلقها إزاء حال مخيم اللاجئين الفلسطينيين
في اللاذقية في سورية²¹¹

14 آب/ أغسطس 2011

تصريح صادر عن الناطق الرسمي للأونروا كريس غانيس:

إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تشعر بالقلق البالغ حيال التقارير التي تفيد بوقوع إطلاق نيران كثيف من قبل السلطات الأمنية السورية داخل مخيم للاجئين الفلسطينيين يقع في ضاحية الرمال والمناطق المحيطة في اللاذقية، بما في ذلك إطلاق نيران كثيف من القوارب البحرية. وتفيد تقارير صادرة من عدة جهات بوقوع حالات وفاة وإصابات بين أوساط اللاجئين الفلسطينيين، وذلك على الرغم من أن رداءة وسائل الاتصال تجعل مسألة تأكيد العدد الحقيقي للوفيات والإصابات أمراً مستحيلاً.

إن الأونروا تدين استخدام القوة ضد المدنيين. ونحن ندعو السلطات السورية لأن تصدر أوامرها لقواتها الأمنية بممارسة أقصى درجات ضبط النفس وذلك استناداً للقانون الدولي ولضمان أن كافة المدنيين، بمن فيهم اللاجئ الفلسطيني. كما أننا نطالب أيضاً بإتاحة المجال للعاملين الإنسانيين بالوصول بشكل سريع وميسر وذلك ليتمكنوا من تقديم العون للمصابين والجرحى. وإضافة لذلك، فإننا نطالب بمنح الأونروا حرية وصول، ميسرة وذلك لكي تتمكن الوكالة من استئناف خدماتها بالكامل في المخيم الذي تضرر بشكل بالغ جراء الاضطرابات.

وثيقة رقم 212:

مقال لمحمود عباس حول الذهاب إلى الأمم المتحدة لأخذ العضوية في
الجمعية العامة²¹²

15 آب/ أغسطس 2011

لماذا نذهب إلى الأمم المتحدة؟

محمود عباس

بالتعاون مع أشقائنا العرب، وبدعم وتعاطف كاملين من أصدقائنا على المستوى الدولي، أطلقنا مبادرتنا بالتوجه إلى الأمم المتحدة لنضع أمام هذه الهيئة الدولية الأعلى شأناً القضية التي نشأت

أصلاً استناداً إلى قراراتها بدءاً من عام 1947، ولنطلب منها قبول عضويتنا الكاملة فيها أسوة بكل الدول التي استحقت ونالت استقلالها وسيادتها.

لم نكن لنطلق هذه المبادرة لولا أننا اصطدنا بحقائق ما عادت خافية على أحد، أولها أن المفاوضات الثنائية قد وصلت إلى طريق مسدود، وثانيها أن الحكومة الإسرائيلية لم تعطِ مؤشراً واحداً، ولم تمنحنا بصيص أمل بأنها مستعدة للعودة إلى المفاوضات الجادة المسؤولة التي من شأنها أن تفضي إلى حل عادل ودائم للنزاع في المنطقة، وثالثها أن القوى الدولية الراحية لعملية السلام باتت عاجزة عن إقناع إسرائيل بتنفيذ ما عليها من التزامات وبالكف عن سياساتها الاستيطانية والتهويدية التي تجعل من عملية السلام أمراً محفوفاً بالمخاطر.

لم نقرر التوجه إلى الأمم كبديل عن المفاوضات، فما زلنا نؤكد أن المفاوضات ستبقى خيارنا الأول للوصول إلى السلام، سواء قبل أيلول أو بعده بل وأكثر من ذلك فنحن نعتقد أن نجاحنا في هذا المحفل الدولي سيعزز فرص الدخول في مفاوضات جادة متكافئة الواجبات تضمن الوصول إلى السلام في أقرب وقت، ونعني بالمفاوضات الجادة تلك التي تستند إلى مبادئ الشرعية الدولية الممثلة في قرارات مجلس الأمن 242 و338 و194، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتلتزم بجدول زمني واضح، وتتعهد أطرافها بالامتناع عن كل إجراء قد يلحق الضرر بنتائج المفاوضات مثل الاستيطان والتهويد والترحيل وغير ذلك من سياسات وتدابير.

من ناحيتنا فقد شهد العالم لنا بالمصادقية إذ مضينا في عملية السلام بصدق كامل، وبقافية مدروسة وبشفافية كاملة، فأرسينا الأمن، وأحكمتنا إدارة شؤون حياتنا، وبنينا مؤسساتنا، وواصلنا سن القوانين والتشريعات التي تضاهي ما لدى دول ومجتمعات سابقة لنا بعقود، واتجهنا إلى أعمال العقل والحكمة في معالجة شؤون شعبنا، فابتعدنا عن الشعارات الطنانة وقاومنا التطرف والاستفزاز والعنف، لأننا نعلم يقيناً أن التطرف هو الحقل الذي يزدهر فيه العدوان الإسرائيلي ضد شعبنا الفلسطيني.

لم نحقق ما حققناه من إنجازات إرضاء لأحد، بل لأننا في حاجة إلى دعم صمود شعبنا على أرضه، وهذا الصمود هو في حد ذاته أول وأهم أشكال المقاومة ضد الاحتلال، فالمشروع الصهيوني انطلق أساساً من مقولة الأرض بلا شعب لشعب بلا أرض، ولذا فقد هيأت منجزاتنا بقاء شعبنا على أرضه، بل عودة مئات الآلاف من الفلسطينيين منذ اتفاق أوسلو عام 1993، وهيأنا مناخاً يمكننا من المطالبة بما أصبح حقاً بديهياً لنا: دولة مستقلة كاملة السيادة على الأرض التي احتلت عام 1967، مع حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين وفقاً للقرار 194.

واضح للعيان كم أثارت مبادرتنا من قلق لدى إسرائيل، وواضح أيضاً حجم ما نتعرض له من ضغوط وتهديدات من إسرائيل وحلفائها بهدف ثنيها عن التوجه إلى الأمم المتحدة، غير أننا عقدنا العزم على المضي في هذا الطريق حتى النهاية متوكلين على الله ثم على عدالة قضيتنا، ثم على أغلبية دول العالم التي أبدت استعدادها للتجاوب مع طلبنا.

ومع ذلك فنحن ندرك أننا ما لم نحظّ بالدعم العربي السياسي والمالي لاجتياز هذه المرحلة الدقيقة فإن تلك الضغوط والتهديدات ستتواصل وستقلل من فرص النجاح.

من حق أشقائنا العرب، وفي مقدمتهم جلالة خادم الحرمين الشريفين، أن نعتزف لهم بالفضل في مد يد العون المتواصل لأشقائهم الفلسطينيين في كل الظروف وفي مواجهة كل الملمات، غير أن دعمهم الآن يكتسي طابعاً مميزاً في إسناد حركتنا الدبلوماسية التي ستسهم في تقريب السلام.

وثيقة رقم 213 :

مقابلة مع السفير الفلسطيني في لبنان عبد الله عبد الله، حول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان²¹³

16 آب/ أغسطس 2011

أجرى المقابلة محمد بركات

- التقت "الراي" السفير الفلسطيني في بيروت عبد الله عبد الله وأجرت معه الحوار الآتي:
- واضح ما الهدف العام من زيارة الرئيس محمود عباس للبنان، لكن ما الهدف التقني النهائي من هذه الزيارة؟
 - الرئيس أبو مازن سيأتي إلى لبنان من البوسنة والهرسك، وهم أعضاء في مجلس الأمن، وسينتقل إلى إفريقيا لزيارة دول أعضاء هناك. ولبنان عضو في مجلس الأمن، لكن زيارته تتميز بقضايا إضافية، لأن لبنان أيضاً عضو في لجنة المتابعة العربية، ولأنه كذلك سيتأسر مجلس الأمن الشهر الطالع، ولأنه يمثل المجموعة العربية في المجلس. والطلب الفلسطيني للعضوية الدائمة والكاملة في الأمم المتحدة ربما هو الوحيد الذي يحظى بإجماع عربي كامل منذ أعوام طويلة، ومن الطبيعي التنسيق مع الرئاسة اللبنانية لتنسيق المواقف والتشاور وتبادل النصائح.
 - كما قلت فإن لبنان سيكون رئيس مجلس الأمن الدولي حين يتقدم المشروع، في حين أن الأميركيين ليسوا موافقين، كيف سيساعد لبنان؟
 - مجلس الأمن رفض في السابق 59 مرة طلبات عضوية لدول تقدمت بطلب عضوية كاملة، وهذا ليس جديداً. وربما لا نستطيع إقناع الولايات المتحدة وربما لا يُعمل المسؤولون الأميركيون عقلهم لاتخاذ موقف مناسب، لكنهم موافقين على كل فقرة قدمها الرئيس عباس ومع القرار 181 ومع حل الدولتين ومع حدود 1967، أي هم "بالقطعة" مع كل فقرة في الطلب لكن في السياسة الأمور مختلفة.
 - وبأي حال هذا ليس نهاية المطاف، وخياراتنا واسعة، وسنعيد الكرة مرة بعد مرة، ومعركتنا مستمرة.